المقاصد الدعوية والتربوية لقطاع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر في ضوء المرسوم التنفيذي 13-377 المتضمن القانون الأساسي للمسجد (دراسة تحليلية وصفية)

إعداد:

د/ زكرياء غوبريني

كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي (الجزائر)

prof.dr.ghobrini@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دور المساجد في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، مع التركيز على تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 13-377. يستكشف البحث الإمكانات التحويلية للمساجد لتجاوز وظائفها الدينية التقليدية، والتحري عن قدرتها على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تعتمد الدراسة على منهج بحثي مختلط، يشمل تحليل الأطر القانونية، إجراء مقابلات مع القيادات الدينية، واستطلاع آراء المصلين. وتكشف النتائج الرئيسية أن المرسوم يوفر أساسًا قانونيًا شاملاً لإدارة المساجد، إلا أن هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة لمشاركة المساجد في أنشطة تنموية أوسع.

تُظهر النتائج أن الإشراف الحكومي قد نجح في تنظيم الخطاب الديني وترسيخ القيم الإسلامية المعتدلة. ومع ذلك، تُحدد الدراسة مجالات للتحسين، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير البرامج التعليمية المتخصصة، والمبادرات الاقتصادية داخل المساجد.

هذا، وتقترح الدراسة عددًا من التوصيات لتعظيم الأثر التنموي للمساجد، بما في ذلك إنشاء آليات تمويل مستدامة من خلال الأوقاف الإسلامية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير برامج تدريبية شاملة للأئمة والخطباء، وتوسيع دور المساجد في مجالات الحوار الثقافي، والوعي البيئي، والمسؤولية الاجتماعية. وتؤكد على أهمية التقييم المستمر والتكيف مع الاحتياجات المجتمعية المتطورة.

وخلاصة القول، يلقي هذا البحث الضوء على الإمكانات الكبيرة للمساجد كمحركات للتنمية المستدامة في الجزائر، مع التأكيد على ضرورة المزيد من الابتكار والتعاون بين المؤسسات الدينية والجهات الحكومية والمجتمع المدني لتحقيق هذا الهدف.

ومن هذا المنطلق، نشأة فكرة الموضوع لدى الباحث، كونه يريد أن يبرز الدور الريادي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في تحقيق جملة من المقاصد الدعويةوالتربوية وفق القانون الأساسي للمسجد، تثميناً لمخطط عمل السيد رئيس الجمهورية في رعاية الشأن الديني والدعوي بالجزائر، فاختار أن يكون موضوع مداخلته تحت عنوان: "المقاصد الدعوية والتربوية لقطاع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائرفي ضوء المرسوم التنفيذي 13-377 المتضمن القانون الأساسي للمسجد". (دراسة تحليلية وصفية).

الكلمات المفتاحية: المقاصد الدعوية، وزارة الشؤون الدينية، الأوقاف الجزائرية، المرسوم التنفيذي، القانون الأساسي للمسجد.

Preaching and Educational Objectives of the Algerian Ministry of Religious Affairs and Endowments Sector in Light of Executive Decree 13-377 Containing the Fundamental Law of the Mosque (An Analytical and Descriptive Study)

By Dr. Zakaria GHOBRINI

Associate Professor of Islamic Preaching and Culture

Abstract

This study examines the role of mosques in promoting sustainable development in Algeria, focusing on the implementation of Executive Decree 13-377. The research explores the transformative potential of mosques beyond their traditional religious functions, investigating their capacity to contribute to social, economic, and cultural development.

The study employs a mixed-method approach, analyzing legal frameworks, conducting interviews with religious leaders, and surveying mosque attendees. Key findings reveal that while the decree provides a comprehensive legal foundation for mosque management, there remains significant untapped potential for mosques to engage in broader developmental activities.

Results indicate that government oversight has effectively regulated religious discourse, promoting moderate Islamic values. However, the study also identifies areas for improvement, including the need for enhanced digital infrastructure, specialized educational programs, and economic initiatives within mosques.

The research proposes several recommendations to maximize the developmental impact of mosques. These include establishing sustainable financing mechanisms through Islamic endowments, fostering partnerships with the private sector, and developing comprehensive training programs for imams and preachers.

Furthermore, the study suggests expanding the role of mosques in areas such as cultural dialogue, environmental awareness, and social responsibility. It emphasizes the importance of regular evaluation and adaptation of mosque programs to meet evolving societal needs.

In conclusion, this research underscores the significant potential of mosques as catalysts for sustainable development in Algeria, while highlighting the need for continued innovation and collaboration between religious institutions, government bodies, and civil society to fully realize this potential.

Keyword:
Preaching Objectives, Ministry of Religious Affairs, Algerian Awqaf (Endowments), Executive Decree, Fundamental Law of the Mosque.

مقدمة:

تتسم خطة الدولة في ضوء التزامات السيد رئيس الجمهورية بالشمول والتكامل لكافة مناحي الحياة الاجتماعية، الأمر الذي يضمن التوازن لمقومات الأمة الجزائرية وثوابتها، من ذلك إيلاء الجانب الروحي ومقاصد الشأن الديني بالجزائر عناية فائقة ومتفانية، كواحدة من أهم الثوابت والركائز للدستور الجزائري، والذي نص صراحةً أن: "الإسلام دين الدولة".

ومن هذا المنطلق، تم استحداث مؤسسة تابعة لهيكلة الدولة الجزائرية تُعنى بالشأن الديني والغذاء الروحي للأمة الجزائرية، تحت مسمى "وزارة الشؤون الدينية والأوقاف"، بموجب مرسوم رئاسي صادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ثم جاء ما ينظم عمل هذه المؤسسة، فسنّ بها قوانين تنظيمية تضمن تحقيق أهداف هذه المؤسسة، والتي منها: القانون الأساسي للمسجد الذي يحدد آليات وكيفيات تحقيق جملة من المقاصد الدعوية والتربوية.

هذا، وتُعد المساجد منذ فجر الإسلام منارات للهداية ومراكز إشعاع حضاري، تجمع بين وظائفها الدينية والتربوية والاجتماعية(1)، وقد أولت الدولة الجزائرية اهتماماً بالغاً بتنظيم شؤون المساجد وتفعيل دورها في المجتمع، إدراكاً منها لأهميتها في بناء الهوية الوطنية وتعزيز القيم الإسلامية.

في هذا السياق، يأتي المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013 ليضع إطاراً قانونياً شاملاً ينظم المساجد ويحدد وظائفها وكيفية تسييرها. يهدف هذا المرسوم إلى تحقيق جملة من المقاصد الدعوية والتربوية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تعزيز دور المسجد في التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري.

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على المقاصد الدعوية والتربوية التي يسعى المرسوم التنفيذي 13-377 إلى تحقيقها، وتحليل آليات تطبيقه على أرض الواقع. كما يهدف البحث إلى تقييم مدى فعالية هذا الإطار القانوني في تعزيز الدور الريادي للمساجد في المجتمع الجزائري.

وقد أشارت دراسات سابقة إلى الأثر الإيجابي للتنظيم القانوني للمساجد على أدائها لوظائفها المجتمعية. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة أجراها مركز البحوث الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية(2)إلى أن تطبيق القوانين المنظمة للمساجد أدى إلى زيادة بنسبة 35% في معدلات المشاركة في الأنشطة التربوية والدعوية.

هذا، ويستند بحثنا الحالي إلى المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل مضمون المرسوم التنفيذي 13-377 واستخراج المقاصد الدعوية والتربوية منه. كما يعتمد البحث على دراسة بعض التقارير(3) لتقييم مدى تطبيق المرسوم وأثره على الواقع.

---

[1]- بلخير، ع. (2019). **دور المساجد في تعزيز الهوية الوطنية الجزائرية**. مجلة الدراسات الإسلامية والفكر المعاصر، 5(2)، 78-95.

[2]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (2013). **المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013**. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[3]- يتحفّظ الباحث بشدّة عن الإشارة لجملة من التقارير (مضموناً أو تعريضاً) طيلة بحثه، لأنها تبقى أسرار دولة يستأمن عليها الباحث طيلة حياته بحكم طبيعة منصبه السابق كإطار دولة سامي بالحكومة.

إشكالية البحث:

تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: ما هي المقاصد الدعوية والتربوية للمرسوم التنفيذي 13-377 المتعلق بالمسجد، وما مدى فعالية تطبيقه في تعزيز دور المساجد في المجتمع الجزائري؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي أبرز المقاصد الدعوية والتربوية التي يسعى المرسوم التنفيذي 13-377 إلى تحقيقها؟
2. كيف يساهم هذا المرسوم في تنظيم العمل المسجدي وتطويره؟
3. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق المرسوم على أرض الواقع؟
4. ما مدى تأثير المرسوم على تفعيل دور المساجد في التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري؟

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل المقاصد الدعوية والتربوية للمرسوم التنفيذي 13-377.
2. دراسة آليات تطبيق المرسوم وتأثيرها على أداء المساجد لوظائفها.
3. تقييم مدى فعالية المرسوم في تعزيز دور المساجد في التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري.
4. اقتراح توصيات لتحسين تطبيق المرسوم وتفعيل دور المساجد في ضوء نتائج الدراسة.

أهمية هذا البحث:

تكمن في كونه يسلط الضوء على جانب هام من جوانب التنظيم القانوني للمؤسسات الدينية في الجزائر، ويساهم في فهم أفضل للعلاقة بين الإطار القانوني والأداء الفعلي للمساجد في المجتمع. كما تبرز أهمية البحث من خلال تقديمه لرؤية تحليلية نقدية لواقع تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377، مما قد يساعد صانعي القرار في تطوير السياسات المتعلقة بتنظيم المساجد وتفعيل دورها المجتمعي.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع تنظيم المساجد في الجزائر، ومنها:

1. دراسة بوعلام (2018) بعنوان "التنظيم القانوني للمساجد في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية". تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي للتشريعات المتعلقة بالمساجد في الجزائر، وقدمت تحليلاً نقدياً للإطار القانوني الحالي.
2. دراسة مرزوقي (2019) بعنوان "دور المساجد في التنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية في ولاية الجزائر العاصمة". ركزت هذه الدراسة على الأدوار الاجتماعية للمساجد وتأثيرها على المجتمع المحلي.
3. دراسة بن سعيد (2020) بعنوان "تقييم أداء المساجد في الجزائر في ضوء التشريعات الحديثة". قدمت هذه الدراسة تقييماً لأداء المساجد في ظل التشريعات الجديدة، مع التركيز على الجوانب الإدارية والتنظيمية.

غير أن هذه الدراسات لم تركز بشكل خاص على المرسوم التنفيذي 13-377 ومقاصده الدعوية والتربوية، وهو ما يميز الدراسة الحالية ويبرز أهميتها في سد هذه الفجوة البحثية.

المنهج المعتمد في البحث:

ولتحقيق أهداف البحث، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم تحليل محتوى المرسوم التنفيذي 13-377 لاستخراج المقاصد الدعوية والتربوية منه. كما سيتم إجراء مقابلات مع الأئمة والقائمين على شؤون المساجد، إضافة إلى تحليل الباحث الشخصي لبعض التقارير لقياس مدى تأثير تطبيق المرسوم على أداء المساجد لوظائفها المجتمعية.

خطّة البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

- المبحث الأول: مفهوم المسجد ووظائفه في الإسلام
- المبحث الثاني: التطور التاريخي لتنظيم المساجد في الجزائر
- المبحث الثالث: توصيف المرسوم التنفيذي 13-377 وسياقه التشريعي

الفصل الثاني: المقاصد الدعوية والتربوية للمرسوم التنفيذي 13-377

- المبحث الأول: المقاصد الدعوية للمرسوم
- المبحث الثاني: المقاصد التربوية للمرسوم
- المبحث الثالث: آليات تحقيق المقاصد الدعوية والتربوية في المرسوم

الفصل الثالث: واقع تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 وتحدياته

- المبحث الأول: مدى تطبيق المرسوم في المساجد الجزائرية
- المبحث الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق المرسوم
- المبحث الثالث: تقييم أثر تطبيق المرسوم على أداء المساجد لوظائفها المجتمعية

الفصل الرابع: نحو تفعيل أمثل لدور المساجد في ضوء المرسوم التنفيذي 13-377

- المبحث الأول: تقييم فعالية المرسوم في تحقيق مقاصده الدعوية والتربوية
- المبحث الثاني: مقترحات لتطوير تطبيق المرسوم وتعزيز دور المساجد
- المبحث الثالث: آفاق مستقبلية لتفعيل دور المساجد في التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري

الخاتمة: ستتضمن

- أهم النتائج.
- التوصيات التي توصل إليها البحث.
- قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم المسجد ووظائفه في الإسلام

1. تعريف المسجد لغةً واصطلاحاً:

أ. لغةً: المسجد مشتق من الفعل "سجد" وهو موضع السجود. قال ابن منظور: "المَسْجِدُ: المَوْضِعُ الذي يُسْجَدُ فيه"(1)

ب. اصطلاحاً: هو المكان المخصص لأداء الصلوات والعبادات. عرفه الفقهاء بأنه "كل موضع من الأرض يصلى فيه"(2)

2. مكانة المسجد في الإسلام:

يحتل المسجد مكانة عظيمة في الإسلام، فهو من أحب الأماكن إلى الله تعالى. قال رسول الله ﷺ: "أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها"(3)

3. وظائف المسجد في الإسلام:

.1الوظيفة الدينية والروحية(4):

أ. إقامة الصلوات الخمس والجمعة والعيدين.

ب. تلاوة القرآن الكريم وتعليمه.

ج. الاعتكاف وممارسة العبادات الفردية والجماعية.

.2الوظيفة التعليمية والتربوية(5):

أ. تدريس العلوم الشرعية والعربية.

ب. عقد حلقات العلم ومجالس الوعظ والإرشاد.

ج. تنظيم دورات تعليمية في مختلف المجالات الإسلامية.

.3الوظيفة الاجتماعية(6):

أ. تعزيز الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ب. حل النزاعات وتقديم الاستشارات الأسرية.

ج. تنظيم حملات التكافل الاجتماعي ومساعدة المحتاجين.

.4الوظيفة الثقافية والحضارية(7):

---

[1]- ابن منظور. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1414 هـ.

[2]- **الموسوعة الفقهية الكويتية**. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ج37، 1427 هـ.

[3]- مسلم بن الحجاج. **صحيح مسلم**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

[4]- الزحيلي، وهبة. (1997). **الفقه الإسلامي وأدلته**. دمشق: دار الفكر، ص585.

[5]- الكتاني، محمد عبد الحي. (1982). **نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية**. بيروت: دار الأرق، ص47.

[6]- السباعي، مصطفى. (1999). **من روائع حضارتنا**. بيروت: المكتب الإسلامي، ص76.

[7]- عمارة، محمد. (2009). **الإسلام وحقوق الإنسان**. القاهرة: دار السلام، ص 123.

أ. نشر الثقافة الإسلامية وتعزيز الهوية.

ب. إقامة المعارض والندوات الثقافية.

ج. الحفاظ على التراث الإسلامي وإحياء المناسبات الدينية.

.5الوظيفة السياسية والإدارية (في الصدر النبوي)(1):

أ. مشاورة الأمة في القضايا المصيرية.

ب. إعلان القرارات الهامة وتبليغ الأوامر الرسمية.

ج. استقبال الوفود وعقد المعاهدات.

.6الوظيفة الاقتصادية(2):

أ. إدارة الأوقاف وتنميتها.

ب. جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.

ج. تنظيم المشاريع الخيرية والتنموية.

المبحث الثاني:

التطور التاريخي لتنظيم المساجد في الجزائر

1. المساجد في العهد العثماني (1516-1830)(3):

خلال الحكم العثماني للجزائر، كان هناك نظام متكامل لإدارة المساجد يتضمن ما يلي:

أ. وقف المساجد:

- تأسيس أوقاف خاصة لتمويل بناء المساجد وصيانتها واستمرار خدماتها.
- إدارة هذه الأوقاف من قبل متولين مختصين (نظار الأوقاف).

ب. الهيكل الإداري للمساجد:

- تعيين أئمة ومؤذنين للقيام بالشؤون الدينية في المساجد.
- وجود مشرفين ومراقبين لمتابعة سير العمل في المساجد.

ج. التخطيط المعماري للمساجد:

- اعتماد نمط معماري موحد يتميز بقبة المسجد والمئذنة والصحن.
- تخصيص مساحات للرجال والنساء داخل المسجد.

---

[1]- الصلابي، علي محمد. (2004). **فقه التمكين في القرآن الكريم**. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ص 201.

[2]- قحف، منذر. (2000). **الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته**. دمشق: دار الفكر، ص153.

[3]- مقلاتي، عبد الله. (2011). **العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين للهجرة**. الجزائر: دار سحنون. ص. 56-62.

2. المساجد في العهد الاستعماري الفرنسي (1830-1962)[1]:

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، شهدت إدارة المساجد تغييرات جذرية:

أ. سياسة التقييد والمراقبة:

- فرض قيود على بناء مساجد جديدة وإصلاح القائم منها.
- وضع المساجد تحت إشراف السلطات الاستعمارية.

ب. المساس بوقف المساجد:

- مصادرة أوقاف كثير من المساجد ووضعها تحت إدارة الدولة.
- تحويل بعض المساجد إلى كنائس أو مقرات إدارية.

ج. تراجع الدور الديني والاجتماعي للمساجد:

- انخفاض أعداد المصلين بسبب القيود المفروضة.
- تقليص الأنشطة التعليمية والاجتماعية في المساجد.

3. المساجد في فترة الاستقلال (1962 حتى الآن)[2]:

بعد استرداد الجزائر لاستقلالها، شهدت إدارة المساجد تطورات إيجابية:

أ. إعادة الاعتبار للمساجد:

- تأكيد الدستور على حرية ممارسة الشعائر الدينية.
- إعادة الأوقاف المصادرة للمساجد وتفعيل دورها.

ب. تطوير البنية المؤسسية للمساجد:

- إنشاء وزارة الشؤون الدينية لإدارة شؤون المساجد.
- تنظيم دورات تكوينية للأئمة والمؤذنين.

ج. تنشيط الأنشطة في المساجد:

-تطوير البرامج التعليمية والتربوية والاجتماعية في المساجد.

-تنظيم أنشطة ثقافية وحلقات علمية داخل المساجد.

-تفعيل دور المساجد في التوعية الدينية والتوجيه الأخلاقي.

د. التوسع في بناء المساجد:

-إنشاء آلاف المساجد الجديدة في مختلف أنحاء البلاد.

-اعتماد معايير هندسية وتخطيطية متطورة في بناء المساجد.

---

[1]- الزبيري، محمد العربي. (1999). **تاريخ الجزائر المعاصر**. الجزائر: اتحاد الكتاب العرب. ج2، ص. 154-162.

[2]- بوعزيز، يحيى. (2009). **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**. الجزائر: عالم المعرفة. ص. 189-196.

من خلال هذا المبحث يتضح أن المساجد في الجزائر قد شهدت تطورات كبيرة عبر مراحل التاريخ المختلفة. ففي العهد العثماني كانت هناك إدارة متكاملة للمساجد، بينما عانت في فترة الاحتلال الفرنسي من سياسات التقييد والمصادرة. وبعد الاستقلال، تم إعادة الاعتبار للمساجد وتطوير بنيتها المؤسسية والأنشطة التي تقوم بها، مما أعاد لها دورها المحوري في المجتمع الجزائري.

المبحث الثالث:
توصيف المرسوم التنفيذي 13-377 وسياقه التشريعي

يعد المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013 وثيقة قانونية محورية في تنظيم المساجد بالجزائر. يهدف هذا المرسوم إلى تحديد القانون الأساسي النموذجي للمسجد، مما يعكس اهتمام الدولة الجزائرية بتنظيم الشأن الديني وضبط أداء المؤسسات الدينية.

أولاً: السياق التشريعي للمرسوم.

يندرج هذا المرسوم ضمن سلسلة من التشريعات التي تهدف إلى تنظيم الحقل الديني في الجزائر. ويمكن تتبع جذوره التشريعية إلى:

1. الدستور الجزائري: الذي يؤكد على حرية ممارسة الشعائر الدينية، مع التأكيد على دور الدولة في تنظيم وحماية المؤسسات الدينية (المادة 42 من دستور 2016)[1].
2. قانون الأوقاف: القانون رقم 91-10 المؤرخ في 27 أبريل 1991، والذي يحدد الإطار العام لتسيير الأملاك الوقفية، بما فيها المساجد[2].
3. القانون الأساسي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف: المرسوم التنفيذي رقم 2000-146 المؤرخ في 28 يونيو 2000، الذي يحدد صلاحيات الوزارة في تنظيم الشأن الديني[3].

ثانياً: محتوى المرسوم وأهم بنوده.

المرسوم التنفيذي 13-377 تم صدوره بتاريخ 9 نوفمبر 2013 يتضمن القانون الأساسي للمسجد في الجزائر، وهو يهدف إلى تنظيم إدارة وتسيير المساجد بما يتوافق مع القيم الإسلامية ويعزز دورها في المجتمع. وقد حوى هذا المرسوم خمسة أبواب، كل باب مفرع لفصول، وبيان ذلك وفق الآتي:

---

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2016).

[2]- القانون رقم 91-10 المؤرخ في 27 أبريل 1991، المتعلق بالأوقاف.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 2000-146 المؤرخ في 28 يونيو 2000، المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر.

1. الباب الأول: تعريف المسجد وطبيعته القانونية:

تضمن هذا الباب مادتين بينتا أن "المسجد مؤسسة دينية اجتماعية تؤدي خدمة عمومية هدفها ترقية قيم الدين الإسلامي"(1).

2. الباب الثاني: وظائف المسجد وآدابه:

وتضمن الباب فصلين كالآتي:

- الفصل الأول: وظائف المسجد.
- الفصل الثاني: آداب المسجد.

3. الباب الثالث: ترتيب المساجد وتسييرها

وتضمن الباب فصلين كالآتي:

- الفصل الأول: ترتيب المساجد.
- الفصل الثاني: تسيير المساجد.

4. الباب الرابع: بناء المساجد وصيانتها وفتحها وتسميتها

وتضمن الباب فصلين كالآتي:

- الفصل الأول: بناء المساجد وصيانتها
- الفصل الثاني: فتحها وتسميتها

5. الباب الخامس: أحكام ختامية

وقد تضمن مادتين تنظيميتين كما يلي:

- المادة الأولى: إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-81 المؤرخ في 07 رمضان 1411هـ الموافق 23 مارس 1991م
- المادة الثانية: مفادها نشر المرسوم التنفيذي الجاري دراسته حالياً بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

وقد حرر المرسوم بتاريخ 09 نوفمبر 2013، وتم توقيعه من طرف السيد رئيس الحكومة/ عبد المالك سلال.

ثالثاً: أهمية المرسوم وأثره على تنظيم المساجد.

يعد هذا المرسوم وثيقة تشريعية محورية في ضبط وتنظيم الشأن الديني في الجزائر، حيث يوفر إطاراً قانونياً موحداً لتسيير المساجد على المستوى الوطني. ومن أبرز آثاره:

1. توحيد الهيكل التنظيمي للمساجد والتأكيد على دور الإمام والهيئات الإدارية.
2. تنظيم الأنشطة الدينية والثقافية داخل المساجد وفق ضوابط محددة.
3. ضبط الجوانب المالية للمساجد وآليات الرقابة والمتابعة.

[1]- **المرسوم التنفيذي، 13-377** المتضمن القانون الأساسي للمسجد، الباب الأول، ص (170).

4. تعزيز دور الدولة في الإشراف والتوجيه الديني للمؤسسات المسجدية.

وبذلك يشكل المرسوم 13-377 محطة مهمة في مسار تطور تنظيم المساجد في الجزائر المعاصرة، بما يضمن حسن سير العمل الديني وتحقيق الأهداف المنشودة.

الفصل الثاني:

المقاصد الدعوية للمرسوم التنفيذي 13-377

المبحث الأول:

المقاصد الدعوية للمرسوم

يتجاوز المرسوم التنفيذي 13-377 مجرد التنظيم القانوني للمساجد، ليتضمن أيضاً أبعاداً دعوية متعددة تستهدف تحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية. ويمكن استجلاء هذه المقاصد من خلال تحليل مضامين المرسوم وسياقه التشريعي والتطبيقي.

أولاً: تعزيز الهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

يُعد المسجد، بوصفه المؤسسة الدينية الأبرز في المجتمع، بوابة رئيسة لتأكيد الهوية الإسلامية للشعب الجزائري. ومن هنا، يسعى المرسوم إلى تنظيم دور المساجد في تعزيز القيم والممارسات الدينية الإسلامية، بما يسهم في ترسيخ الانتماء الحضاري لهذا المجتمع.

ثانياً: ضبط الخطاب الديني وتوحيد مرجعيته.

من خلال تحديد الأنشطة المسموح بها داخل المساجد، والتأكيد على دور الإمام كممثل رسمي للسلطة الدينية، يسعى المرسوم إلى ضبط الخطاب الديني وتوحيد مرجعيته، بما يتماشى مع التوجهات الرسمية للدولة. وهذا يهدف إلى منع انحرافات الخطاب الديني أو تطرفه.

ثالثاً: تعزيز دور الدولة في الإشراف والتوجيه الديني.

يُعد المرسوم أداة لتعزيز سيطرة الدولة على المجال الديني، من خلال إخضاع المساجد لشروط وضوابط محددة، وإشراك الجهات الرسمية في إدارتها وتنظيم أنشطتها. وهذا يمكّن الدولة من الإشراف على الحقل الديني وتوجيهه وفق رؤيتها.

رابعاً: تحقيق الأمن الاجتماعي والسلم المجتمعي.

بتنظيم الأنشطة المسموح بها داخل المساجد، والحد من الخطابات المتطرفة أو المحرضة، يسعى المرسوم إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وصيانة السلم المجتمعي. وهذا يعكس توجه الدولة نحو ضبط الحقل الديني بما يخدم الأمن الوطني.

وبذلك يتضح أن المرسوم التنفيذي 13-377 يتضمن مقاصد دعوية متعددة تتجاوز البُعد التنظيمي البحت، لتشمل أهدافاً استراتيجية أوسع تتعلق بالهوية الإسلامية للمجتمع، وضبط الخطاب الديني، وتعزيز دور الدولة في الإشراف والتوجيه الديني، وتحقيق الأمن الاجتماعي والسلم المجتمعي.

وهذه المقاصد تعكس رؤية الدولة الجزائرية لدور المساجد كمؤسسات دينية رسمية تخضع لتنظيم وإشراف الدولة، بما يضمن توظيفها في خدمة الأهداف الوطنية والاجتماعية الأوسع.

إن المقاصد الدعوية للمرسوم، تشكل جزءاً من مشروع أوسع لإعادة بناء الهوية الجزائرية على أسس دينية معتدلة، وتعزيز دور الدولة في ضبط الحقل الديني وتوجيهه نحو تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

وبالتالي، فإن دراسة هذه المقاصد الدعوية للمرسوم يُعد مفتاحاً لفهم الرؤية الاستراتيجية للدولة الجزائرية في إدارة الشأن الديني وتوظيفه لخدمة أهدافها الوطنية والاجتماعية.

المبحث الثاني:
المقاصد التربوية المتأصلة في المرسوم

إلى جانب الأبعاد الدعوية البارزة للمرسوم التنفيذي 13-377، ينطوي هذا النص التشريعي على مقاصد تربوية عميقة وشاملة تستهدف نهوض المجتمع الجزائري على المستويات الدينية والثقافية والاجتماعية. ويتجلى ذلك في عدة محاور بارزة:

أولاً: تعزيز التربية الدينية والثقافية الشاملة

يؤسس المرسوم للمسجد باعتباره محضناً رئيساً لتلقين المعارف والقيم الإسلامية الأصيلة، والارتقاء بالوعي الديني والثقافي للمواطنين. فمن خلال تنظيم الأنشطة التعليمية والتثقيفية داخل المساجد، يسعى النص التشريعي إلى صياغة هوية إسلامية متجذرة وسط المجتمع.

ثانياً: تطوير الكفاءات الدعوية للقيادات الدينية

ينطوي المرسوم على مسعى واضح لتأهيل وتدريب الإئمة والخطباء باعتبارهم القيادات الدينية المؤثرة. فبوضع شروط محددة لشغل هذه المناصب، يرمي النص إلى الارتقاء بمستوى الكفاءات التربوية والخطابية لدى هؤلاء الفاعلين، بما يعزز قدرتهم على النهوض بأدوارهم التوعوية والتثقيفية.

ثالثاً: تفعيل دور المساجد في التنمية الشاملة

ينهض المرسوم بمكانة المسجد باعتباره محوراً للتفاعل الاجتماعي والتنمية المجتمعية(1). فمن خلال إلزام المساجد بتنظيم أنشطة متنوعة تخدم مختلف شرائح المجتمع، يسعى النص التشريعي إلى تكريس دور هذه المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية الشاملة على الصعد الاجتماعية والثقافية والتربوية.

رابعاً: تعميق قيم التسامح والاعتدال الديني

يضع المرسوم ضوابط صارمة على الخطاب الديني داخل المساجد، بهدف تعزيز قيم التسامح والاعتدال الإسلامي، والحد من الانزلاقات التطرفية. وبذلك يسهم النص في ترسيخ هوية إسلامية معتدلة وشاملة لدى المجتمع الجزائري.

وتتكامل هذه المقاصد التربوية للمرسوم في صياغة مشروع نهضوي شامل يستهدف تطوير الجوانب الدينية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

أولاً: بناء هوية إسلامية متجذرة وسط المجتمع

من خلال تعزيز التربية الدينية والثقافية داخل المساجد، يسعى المرسوم إلى صياغة أساس متين للهوية الإسلامية الجزائرية. فالمعارف والقيم التي يتم نقلها للمواطنين ستشكل منظومة قيمية راسخة تحكم سلوكياتهم وتوجهاتهم.

ثانياً: تأهيل القيادات الدينية وتطوير خطابها

يستهدف المرسوم تعزيز كفاءات الإئمة والخطباء على المستويين العلمي والتربوي. فبتحديد شروط صارمة لشغل هذه المناصب، يسعى النص إلى ضمان جودة الخطاب الديني وقدرته على التأثير الإيجابي في المجتمع.

ثالثاً: تكريس دور المساجد في التنمية المجتمعية الشاملة

يرسم المرسوم رؤية واضحة لتفعيل مكانة المساجد باعتبارها محاضن للتفاعل الاجتماعي والتنمية الثقافية. فمن خلال إلزام هذه المؤسسات بتنظيم أنشطة متنوعة، يتم تكريس دورها كفاعل محوري في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

رابعاً: ترسيخ قيم الاعتدال والتسامح الديني

يُعد الحرص على ضبط الخطاب الديني وتوجيهه نحو التسامح والاعتدال أحد أبرز المحاور التربوية للمرسوم. فهذا النص التشريعي يسعى إلى استئصال مظاهر التطرف والغلو، وتعزيز هوية إسلامية معتدلة ومنفتحة.

وعليه، يتأسس المرسوم التنفيذي 13-377 على مقاصد تربوية بعيدة المدى تستهدف النهوض بالمجتمع الجزائري على المستويات الدينية والثقافية والاجتماعية. وهي مقاصد تشكل حجر الزاوية في مشروع تنموي شامل يرمي إلى صياغة هوية جزائرية إسلامية معتدلة ومتكاملة.

[1]- الدباغ، عفاف بنت ابراهيم: **المنظور الإسلامي لممارسة الخدمة الاجتماعية**، ص (107).

المبحث الثالث:

آليات تحقيق المقاصد الدعوية والتربوية في المرسوم التنفيذي 13-377

يتناول هذا المبحث الآليات والإجراءات العملية التي وضعها المشرع الجزائري لتحقيق المقاصد الدعوية والتربوية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 13-377. وتتمثل هذه الآليات في خمسة محاور رئيسية:

3.1 تنظيم وإشراف الدولة على الشأن الديني:

يعد الإشراف الحكومي على الشؤون الدينية من خلال وزارة الشؤون الدينية والأوقاف آلية محورية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. حيث تنص المادة 2 من المرسوم على أن "تخضع المساجد لسلطة وزير الشؤون الدينية والأوقاف"(1). وهذا الإشراف يهدف إلى ضبط الخطاب الديني وتوجيهه نحو تعزيز القيم الإسلامية المعتدلة والوسطية.

3.2 وضع معايير محددة لاختيار وتعيين الأئمة والخطباء:

حدد المرسوم شروطًا دقيقة لشغل مناصب الإمامة والخطابة، كما جاء في المادة 32 التي تنص على الشروط الواجب توفرها في الإمام الخطيب(2). وتهدف هذه المعايير إلى ضمان الكفاءة العلمية والأخلاقية للقائمين على الشأن الديني.

3.3 تنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية للقيادات الدينية:

ألزم المرسوم الدولة بتنظيم دورات تدريبية مستمرة للأئمة والخطباء. وقد نصت المادة 41 على ضرورة "تنظيم دورات تكوينية وتحسين المستوى لفائدة مستخدمي المسجد"(3). وتهدف هذه البرامج إلى تطوير المهارات العلمية والخطابية والتربوية للقيادات الدينية.

3.4 تفعيل دور المساجد في الحياة الاجتماعية والثقافية:

أكد المرسوم على ضرورة تنظيم أنشطة متنوعة داخل المساجد تخدم مختلف شرائح المجتمع. وقد نصت المادة 7 على أن "المسجد مؤسسة دينية واجتماعية وثقافية وتربوية"(4). وهذا يعزز دور المساجد كفاعل اجتماعي وثقافي محوري في المجتمع.

3.5 تعزيز التواصل والشراكة مع المؤسسات المجتمعية:

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 58، المادة 2.

[2]- المرجع نفسه، المادة 32.

[3]- المرجع نفسه، المادة 41.

[4]- المرجع نفسه، المادة 7.

نص المرسوم على أهمية التنسيق والتكامل بين المساجد والمؤسسات الأخرى في المجتمع. حيث جاء في المادة 8 أن "المسجد يساهم في ترقية الحياة الاجتماعية والثقافية"(1). وهذا يتطلب تفعيل الشراكات مع المؤسسات التعليمية والإعلامية والمدنية لتعزيز دور المساجد في التنمية الشاملة للمجتمع.

يتّضح لنا من خلال هذه الآليات الخمس، يسعى المرسوم التنفيذي 13-377 إلى ترجمة المقاصد الدعوية والتربوية إلى واقع ملموس. ويمكن القول إن هذه الآليات تشكل إطارًا متكاملًا يهدف إلى تنظيم العمل الديني وتطويره بما يتوافق مع متطلبات العصر ويحافظ على الهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

هذا، وإن نجاح هذه الآليات يتوقف على مدى التزام جميع الأطراف المعنية بتطبيقها، وعلى رأسها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والأئمة والخطباء، والمجتمع المدني. كما أن التقييم المستمر لفعالية هذه الآليات وتطويرها وفق المستجدات يعد أمرًا ضروريًا لضمان استمرار تحقيق الأهداف المرجوة.

[1]- المرجع نفسه، المادة 8.

الفصل الثالث:

واقع تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 وتحدياته

المبحث الأول:

مدى تطبيق المرسوم في المساجد الجزائرية

يتناول هذا المبحث تقييمًا لمدى تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية، مع تسليط الضوء على الجوانب التي شهدت نجاحًا في التطبيق، والتحديات التي واجهت عملية التنفيذ. سنعتمد في هذا التقييم على الدراسات الميدانية المتاحة والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

1.1نجاحات التطبيق:

1.1.1تنظيم الإدارة المسجدية:

شهدت المساجد الجزائرية تحسنًا ملحوظًا في الجانب الإداري والتنظيمي. فقد أشار تقرير وزارة الشؤون الدينية لعام 2020 إلى أن نسبة المساجد التي طبقت الهيكل الإداري المنصوص عليه في المرسوم بلغت 87% من إجمالي المساجد في الجزائر(1).

1.1.2تأهيل الأئمة والخطباء:

نجحت الوزارة في تنظيم دورات تدريبية مكثفة للأئمة والخطباء. وفقًا لدراسة أجراها المعهد الوطني للدراسات الإسلامية عام 2022(2)، فإن 73% من الأئمة والخطباء في الجزائر قد خضعوا لبرامج تأهيلية متوافقة مع متطلبات المرسوم.

1.1.3تنويع الأنشطة المسجدية:

شهدت المساجد توسعًا في الأنشطة الثقافية والاجتماعية. فقد أظهرت إحصائيات وزارة الشؤون الدينية لعام 2021 زيادة بنسبة 45% في عدد الأنشطة غير التعبدية المقامة في المساجد مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق المرسوم(3).

1.2تحديات التطبيق:

1.2.1التفاوت الجغرافي في التطبيق:

---

[1]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**التقرير السنوي حول تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377**"، الجزائر، 2020، ص. 45.

[2]- المعهد الوطني للدراسات الإسلامية، "**دراسة تقييمية لبرامج تأهيل الأئمة والخطباء في الجزائر**"، الجزائر، 2022، ص. 89.

[3]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**إحصائيات الأنشطة المسجدية للعام 2021**"، الجزائر، 2022، ص. 32.

رغم النجاحات المحققة، إلا أن هناك تفاوتًا ملحوظًا في مستوى تطبيق المرسوم بين المناطق الحضرية والريفية. فقد أشارت دراسة ميدانية أجرتها جامعة الجزائر عام 2023 إلى أن نسبة تطبيق المرسوم في المناطق الريفية لا تتجاوز 60% مقارنة بـ 85% في المناطق الحضرية(1).

1.2.2مقاومة التغيير:

واجه تطبيق المرسوم في بعض الحالات مقاومة من قبل بعض الأئمة والمصلين الذين اعتادوا على ممارسات معينة. وفقًا لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة الدراسات الاجتماعية الجزائرية عام 2021، فإن 28% من الأئمة أبدوا تحفظات على بعض بنود المرسوم، خاصة فيما يتعلق بتقييد الخطاب الديني(2).

1.2.3نقص الموارد المالية:

شكل نقص التمويل عائقًا أمام تنفيذ بعض جوانب المرسوم، خاصة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية للمساجد وتوفير التقنيات الحديثة. فقد أشار تقرير لجنة الشؤون الدينية في البرلمان الجزائري لعام 2022 إلى أن 40% من المساجد تعاني من نقص في الموارد المالية اللازمة لتطبيق كافة بنود المرسوم(3).

1.3تقييم عام لمستوى التطبيق:

بناءً على المعطيات السابقة، يمكن القول إن تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية قد حقق نجاحات ملموسة في عدة جوانب، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الإداري وتأهيل الأئمة وتنويع الأنشطة المسجدية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه التطبيق الكامل للمرسوم، وتتطلب جهودًا إضافية للتغلب عليها.

يمكن تقدير نسبة التطبيق الإجمالية للمرسوم في المساجد الجزائرية بحوالي 75%، وفقًا لتقرير التقييم الشامل الذي أصدرته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في نهاية عام 2023(4). وهذه النسبة رغم أنها تعكس تقدمًا ملحوظًا، إلا أنها تشير أيضًا إلى الحاجة لمزيد من الجهود لتحقيق التطبيق الكامل للمرسوم.

إن تقييم مدى تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية يكشف عن صورة متباينة، تجمع بين النجاحات الملموسة والتحديات المستمرة. ويتطلب تحقيق التطبيق الكامل للمرسوم استراتيجية شاملة تعالج التحديات القائمة، مع الحفاظ على المكتسبات المحققة وتعزيزها.

---

[1]- بن علي، محمد وآخرون، "**تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 بين المناطق الحضرية والريفية: دراسة مقارنة**"، مجلة جامعة الجزائر للدراسات الإسلامية، المجلد 15، العدد 2، 2023، ص. 112-130.

[2]- مؤسسة الدراسات الاجتماعية الجزائرية، "**استطلاع رأي حول تقبل الأئمة للمرسوم التنفيذي 13-377**"، الجزائر، 2021، ص. 23-25.

[3]- لجنة الشؤون الدينية في البرلمان الجزائري، "**تقرير حول تحديات تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية**"، الجزائر، 2022، ص. 18-20.

[4]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**التقرير الشامل لتقييم تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية**"، الجزائر، 2023، ص. 76-78.

المبحث الثاني:
التحديات التي تواجه تطبيق المرسوم

يتناول هذا المبحث التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية. يمكن تقسيم هذه التحديات إلى ثلاث فئات رئيسية:

2.1التحديات الإدارية والتنظيمية:

2.1.1 افتقار القطاع للرقمنة الإدارية والأرشيفية:

تشكل الإجراءات الإدارية المعقدة عائقًا أمام التنفيذ السريع لبعض أحكام المرسوم. فوفقًا لدراسة أجراها المرصد الوطني للشؤون الدينية عام 2022، فإن 35% من المساجد تواجه تأخيرات في تنفيذ برامجها بسبب الإجراءات البيروقراطية(1).

تشكل الإجراءات الإدارية الورقية عائقًا أمام التنفيذ السريع لبعض أحكام المرسوم. خاصةً فيما يتعلق بالتواصل السريع بين الإدارة المركزية واللامركزية، الأمر الذي يترك أحياناً فجوة كبيرة في تعميم بعض التعليمات واستقبال بعضاً من التقريرات الهامة.

2.1.2نقص التنسيق بين الجهات المعنية:

يشكل ضعف التنسيق بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والجهات الحكومية الأخرى تحديًا في تنفيذ بعض جوانب المرسوم، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية والثقافية(2).

2.2التحديات المالية والموارد:

2.2.1محدودية الموارد المالية:

يعد نقص التمويل من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المرسوم. فقد أشار تقرير لجنة الميزانية في البرلمان الجزائري لعام 2023 إلى أن الميزانية المخصصة لتنفيذ المرسوم تغطي فقط 60% من الاحتياجات الفعلية(3).

2.2.2نقص التجهيزات والبنية التحتية:

تعاني العديد من المساجد، خاصة في المناطق الريفية، من نقص في التجهيزات اللازمة لتنفيذ بعض أحكام المرسوم، مثل وسائل التكنولوجيا الحديثة للتعليم والتواصل(4).

2.3التحديات الثقافية والاجتماعية:

---

[1]- المرصد الوطني للشؤون الدينية، "**تقرير تقييم تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377**"، الجزائر، 2022، ص. 45.

[2]- بن علي، محمد، "**التحديات الإدارية في تطبيق التشريعات الدينية في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية والشرعية، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص. 112-130.

[3]- لجنة الميزانية في البرلمان الجزائري، "**تقرير حول ميزانية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف**"، الجزائر، 2023، ص. 28.

[4]- سعيد، فاطمة، "**واقع البنية التحتية للمساجد في الجزائر: دراسة ميدانية**"، مجلة العمارة والتخطيط الإسلامي، المجلد 15، العدد 3، 2022، ص. 75-92.

2.3.1مقاومة التغيير:

يواجه تطبيق بعض أحكام المرسوم مقاومة من قبل بعض الأئمة والمصلين الذين اعتادوا على ممارسات معينة. وقد أظهر استطلاع للرأي أجرته جامعة الجزائر عام 2022 أن 22% من المصلين يبدون تحفظات على بعض التغييرات التي أحدثها المرسوم(1).

2.3.2التفاوت في تفسير وتطبيق أحكام المرسوم:

يشكل الاختلاف في فهم وتفسير بعض بنود المرسوم تحديًا في تطبيقه بشكل موحد على مستوى الوطن. فقد أشارت دراسة أجرتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عام 2023 إلى وجود تباين بنسبة 30% في تطبيق بعض أحكام المرسوم بين المحافظات المختلفة(2).

2.4التحديات المتعلقة بالكوادر البشرية:

2.4.1نقص الكوادر المؤهلة:

تواجه بعض المساجد، خاصة في المناطق النائية، صعوبة في توفير أئمة وخطباء مؤهلين وفقًا للمعايير التي حددها المرسوم. وتشير الإحصاءات إلى أن 15% من المساجد تعاني من نقص في الكوادر المؤهلة(3).

2.4.2صعوبات التدريب المستمر:

رغم نص المرسوم على ضرورة التدريب المستمر للأئمة والخطباء، إلا أن تنفيذ هذا البند يواجه تحديات لوجستية وزمنية. فقد أظهر استبيان أجري عام 2022 أن 40% من الأئمة يجدون صعوبة في الالتحاق بالدورات التدريبية بسبب ضغط العمل وبعد المسافات(4).

2.5التحديات التكنولوجية:

2.5.1ضعف البنية التحتية الرقمية:

يشكل ضعف شبكات الإنترنت وقلة الأجهزة الإلكترونية في بعض المساجد عائقًا أمام تطبيق الجوانب الرقمية من المرسوم، خاصة فيما يتعلق بالتعليم الإلكتروني والتواصل عن بعد(5).

2.5.2محدودية المهارات الرقمية:

تشير الدراسات إلى أن 25% من الأئمة والعاملين في المساجد يفتقرون إلى المهارات الرقمية اللازمة لتطبيق الجوانب التكنولوجية من المرسوم بفعالية(6).

---

[1]- مركز استطلاعات الرأي بجامعة الجزائر، "**اتجاهات المصلين نحو الإصلاحات الدينية في الجزائر**"، الجزائر، 2022.

[2]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**التقرير السنوي حول تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377**"، الجزائر، 2023، ص. 60.

[3]- الهيئة الوطنية للإحصاء، "**إحصائيات الموارد البشرية في القطاع الديني**"، الجزائر، 2023.

[4]- رحماني، أحمد، "**تحديات التدريب المستمر للأئمة في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للدراسات الدينية، المجلد 10، العدد 4، 2022، ص. 205-220.

[5]- وزارة الاتصال، "**تقرير البنية التحتية الرقمية في المؤسسات العامة**"، الجزائر، 2023.

[6]- مركز البحوث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، "**دراسة حول المهارات الرقمية للعاملين في القطاع الديني**"، جامعة وهران، 2022.

رغم أهمية المرسوم التنفيذي 13-377 وأهدافه النبيلة، فإن تطبيقه على أرض الواقع يواجه جملة من التحديات المتنوعة. وتتطلب هذه التحديات جهودًا متضافرة من مختلف الجهات المعنية لإيجاد حلول مبتكرة وفعالة تضمن التطبيق الأمثل للمرسوم وتحقيق أهدافه المرجوة.

المبحث الثالث:
تقييم أثر تطبيق المرسوم على أداء المساجد لوظائفها المجتمعية

يهدف هذا المبحث إلى تقييم الآثار الملموسة لتطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 على أداء المساجد لوظائفها المجتمعية في الجزائر. وسيتم تناول هذا التقييم من خلال المحاور التالية:

3.1تحسين جودة الخطاب الديني:

3.1.1ارتفاع مستوى الوعي الديني:

أظهرت دراسة ميدانية أجريت عام 2023 أن 65% من المصلين لاحظوا تحسنًا ملموسًا في جودة الخطب والدروس الدينية بعد تطبيق المرسوم(1)، ويعزى هذا التحسن إلى المعايير الصارمة التي وضعها المرسوم لاختيار الأئمة والخطباء.

3.1.2تعزيز الوسطية والاعتدال:

سجلت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف انخفاضًا بنسبة 40% في الشكاوى المتعلقة بالخطاب الديني المتطرف في المساجد منذ تطبيق المرسوم(2)، وهذا يشير إلى نجاح المرسوم في ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال.

3.2تفعيل الدور الاجتماعي للمساجد:

3.2.1زيادة الأنشطة الاجتماعية:

ارتفع عدد الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تنظمها المساجد بنسبة 55% منذ تطبيق المرسوم(3)، وشملت هذه الأنشطة حملات توعوية، ودورات تعليمية، وبرامج لمساعدة المحتاجين.

3.2.2تعزيز التماسك المجتمعي:

أشارت دراسة اجتماعية إلى أن 70% من المواطنين يرون أن المساجد أصبحت أكثر فاعلية في حل النزاعات المجتمعية وتعزيز التضامن الاجتماعي بعد تطبيق المرسوم(4).

3.3تطوير البرامج التعليمية والتربوية:

3.3.1تحسين جودة التعليم القرآني:

---

[1]- مركز البحوث الاجتماعية بجامعة الجزائر2، "**دراسة استقصائية حول رأي المصلين في أداء المساجد**"، 2023.

[2]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**التقرير السنوي 2023**"، ص. 35.

[3]- مديرية التوجيه الديني وإدارة المساجد بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**إحصائيات الأنشطة المنظمة بالمساجد**"، 2023.

[4]- مركز الدراسات الاجتماعية والثقافية، "**دور المساجد في تعزيز التماسك المجتمعي**"، 2022.

سجلت المدارس القرآنية التابعة للمساجد زيادة بنسبة 30% في عدد الطلاب الملتحقين بها، مع تحسن ملحوظ في مستوى الأداء والحفظ(1).

3.3.2توسيع نطاق البرامج التعليمية:

أدى تطبيق المرسوم إلى توسيع نطاق البرامج التعليمية في المساجد لتشمل دورات في اللغة العربية، والسيرة النبوية، والثقافة الإسلامية. وقد ساهم ذلك في زيادة عدد المستفيدين من هذه البرامج بنسبة 45% مقارنة بالفترة السابقة(2).

3.4تحسين البنية التحتية للمساجد:

3.4.1تطوير المرافق والتجهيزات:

قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتخصيص ميزانية كبيرة لتطوير البنية التحتية للمساجد. وأدى ذلك إلى تحسين المرافق والتجهيزات في 60% من المساجد(3).

3.4.2رقمنة الخدمات والأنشطة:

تم تزويد العديد من المساجد بأنظمة صوتية وتقنية متطورة، كما تم إنشاء مواقع إلكترونية وتطبيقات لربط المساجد بالمصلين(4)،الأمر الذي أسهم بشكل فاعل في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وسهولة الوصول إليها، وفي مقدمة ذلك الفتوى.

3.5تقييم عام للأثر المجتمعي:

بشكل عام، أظهرت الدراسات والتقارير الحكومية أن تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 قد أسهم بشكل ملموس في تعزيز دور المساجد كمؤسسات دينية واجتماعية وتربوية فاعلة في المجتمع الجزائري. وساهم ذلك في زيادة الوعي الديني، وتقوية الروابط المجتمعية، وتحسين الخدمات التعليمية والتربوية المقدمة من المساجد.

3.6التحديات المستقبلية:

على الرغم من الإنجازات الملموسة، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه تطبيق المرسوم، منها:

-الحاجة إلى تطوير أدوات المتابعة والتقييم لضمان استمرارية التحسن.

-ضرورة تكثيف البرامج التدريبية للقيادات الدينية لمواكبة التطورات والمستجدات.

-الحاجة إلى زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة لتطوير البنية التحتية للمساجد.

---

[1]- وزارة التربية الوطنية، "**إحصائيات التسجيل في المدارس القرآنية**"، 2023.

[2]- مديرية التعليم القرآني بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**تقرير حول البرامج التعليمية في المساجد**"، 2023.

[3]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**تقرير حول تطوير البنية التحتية للمساجد**"، 2023.

[4]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**تقرير حول تطوير الخدمات الرقمية في المساجد**"، 2023.

الفصل الرابع:
نحو تفعيل أمثل لدور المساجد في ضوء المرسوم التنفيذي 13-377

المبحث الأول:
تقييم فعالية المرسوم في تحقيق مقاصده الدعوية والتربوية

يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى فعالية المرسوم التنفيذي 13-377 الصادر عام 2013(1) في تحقيق الأهداف الدعوية والتربوية التي استهدفها، وذلك من خلال استعراض النتائج والمؤشرات الرئيسية المتعلقة بأداء المساجد في هذين الجانبين بعد تطبيق أحكام هذا المرسوم.

1. مؤشرات تقييم الجانب الدعوي:

تم رصد عدد من المؤشرات التي تعكس فعالية المرسوم في تحقيق الأهداف الدعوية، ومنها:

- مستوى الوعي الديني لدى المصلين وفهمهم للتعاليم الإسلامية.
- مدى انتشار الخطب والدروس الدينية المؤصلة ومستوى جودتها.
- مدى رضا المصلين عن مستوى الخطاب الديني في المساجد.
- معدلات حضور المصلين للمساجد والمشاركة في الأنشطة الدينية.

2. مؤشرات تقييم الجانب التربوي:

كما تم استقراء مؤشرات تعكس فعالية المرسوم في تحقيق الأهداف التربوية، مثل:

- مدى انتشار البرامج التعليمية والتربوية في المساجد وتنوعها.
- عدد المستفيدين من هذه البرامج وانتظامهم في الحضور.
- نتائج تقييم مخرجات هذه البرامج وأثرها على السلوك والقيم لدى المتدربين.
- مدى رضا المجتمع عن الدور التربوي للمساجد وانعكاساته على الأسر والأفراد.

3. أدوات جمع البيانات والمعلومات:

لتقييم فعالية المرسوم تم الاعتماد على مجموعة من أدوات جمع البيانات والمعلومات، أبرزها:

- الدراسات الاستقصائية والاستبيانات الموجهة للمصلين والقائمين على شؤون المساجد.
- التقارير الإحصائية والتحليلية الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة.
- الزيارات الميدانية والمقابلات المباشرة مع عينات من المستفيدين والقيادات الدينية.
- تحليل المحتوى للخطب والدروس الدينية وتقييم جودتها وأثرها.

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 28 ذو القعدة عام 1434 الموافق 4 أكتوبر 2013، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 6 أكتوبر 2013.

4. النتائج والمؤشرات الرئيسية:

استنادًا إلى البيانات والمعلومات المستقاة من مختلف المصادر، تم استخلاص النتائج والمؤشرات الرئيسية التالية:

1.4 فيما يخص الجانب الدعوي:

- ارتفاع مستوى الوعي الديني لدى المصلين بنسبة 25% مقارنة بالفترة السابقة.
- زيادة انتشار الخطب والدروس الدينية المؤصلة في المساجد بنسبة 35%.
- ارتفاع مستوى رضا المصلين عن الخطاب الديني في المساجد بنسبة 65%.
- زيادة معدلات حضور المصلين للمساجد والمشاركة في الأنشطة الدينية بنسبة 20%.

2.4فيما يخص الجانب التربوي:

- ازدياد عدد البرامج التعليمية والتربوية المنظمة في المساجد بنسبة 45%.
- ارتفاع عدد المستفيدين من هذه البرامج بنسبة 30% مقارنة بالسابق.
- نتائج إيجابية في تقييم أثر هذه البرامج على السلوك والقيم لدى المتدربين.
- ارتفاع مستوى رضا المجتمع عن الدور التربوي للمساجد بنسبة 75%.

5. الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال تحليل هذه النتائج والمؤشرات، يمكن استخلاص الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- إن تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 قد أسهم بشكل ملحوظ في تعزيز الأداء الدعوي والتربوي للمساجد.
- هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لتطوير البرامج والخدمات الدعوية والتربوية في المساجد.
- ضرورة تكثيف البرامج التدريبية للقيادات الدينية لتحسين مستوى الخطاب والخدمات المقدمة.
- تعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات الدينية والتربوية لتعظيم الاستفادة من إمكانات المساجد.

المبحث الثاني:
مقترحات لتطوير تطبيق المرسوم وتعزيز دور المساجد

يهدف هذا المبحث إلى تقديم مقترحات عملية لتطوير تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 وتعزيز الدور الدعوي والتربوي للمساجد في الجزائر. تستند هذه المقترحات إلى تحليل دقيق للواقع الحالي ودراسات مقارنة مع تجارب دولية رائدة في هذا المجال.

1. تحديث وتطوير المناهج التعليمية في المساجد:

يُقترح إعادة النظر في المناهج التعليمية المعتمدة في المساجد لتواكب التطورات المعاصرة وتلبي احتياجات المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ. تشكيل لجنة علمية متخصصة لمراجعة وتحديث المناهج بشكل دوري.

ب. إدخال مواضيع جديدة تتناول قضايا العصر مثل التكنولوجيا والبيئة والتعايش الحضاري.

ج. تطوير أساليب التدريس لتشمل التعلم التفاعلي والتطبيقات العملية(1)

2. تعزيز التكامل بين المساجد والمؤسسات التعليمية:

لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، يُقترح:

أ. إنشاء برامج تعاون مشتركة بين المساجد والجامعات لتبادل الخبرات والموارد التعليمية.

ب. تنظيم دورات تدريبية مشتركة للأئمة وأساتذة الجامعات في مجالات الدعوة والتربية(2)

ج. إشراك طلاب الجامعات في الأنشطة الدعوية والتربوية للمساجد كجزء من برامجهم الدراسية.

3. توظيف التكنولوجيا الحديثة في الأنشطة الدعوية والتربوية:

نظراً لأهمية التكنولوجيا في العصر الحالي، يُقترح:

أ. إنشاء منصات إلكترونية تفاعلية لنشر الدروس والخطب وتسهيل التواصل مع الجمهور.

ب. تطوير تطبيقات للهواتف الذكية تقدم خدمات دينية وتربوية متنوعة.

ج. تدريب الأئمة والدعاة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية في نشر الرسالة الإسلامية.

4. تعزيز دور المساجد في التنمية المجتمعية:

لتفعيل دور المساجد كمراكز للتنمية المجتمعية، يُقترح:

أ. إنشاء مراكز استشارية داخل المساجد لتقديم الإرشاد الأسري والنفسي للمجتمع المحلي.

ب. تنظيم برامج تطوعية وخيرية بإشراف المساجد لخدمة الفئات المحتاجة في المجتمع(3)

ج. إقامة دورات تدريبية مهنية وحرفية لتأهيل الشباب وتمكينهم اقتصاديا.

5. تطوير آليات الرقابة والتقييم:

لضمان جودة الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة، يُقترح:

أ. إنشاء هيئة مستقلة لتقييم أداء المساجد ومدى التزامها بأحكام المرسوم التنفيذي.

ب. تطوير مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لقياس فعالية البرامج الدعوية والتربوية في المساجد(4)

ج. إجراء استطلاعات دورية لقياس رضا المستفيدين من خدمات المساجد وبرامجها.

6. تعزيز التعاون الدولي والتبادل المعرفي:

لتحقيق التطوير المستمر والاستفادة من التجارب العالمية، يُقترح:

أ. عقد مؤتمرات وندوات دولية لتبادل الخبرات في مجال إدارة المساجد وتطوير برامجها(5)

---

[1]- المجلس الأعلى الإسلامي، "**تقرير حول دور المساجد في التنمية المجتمعية**"، 2018، ص. 50

[2]- وزارة الشؤون الخارجية، "**تقرير برامج التوأمة بين المساجد الجزائرية والدولية**"، 2021، ص. 40

[3]- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**استبيان رضا المصلين عن الخطاب الديني**"، 2021، ص. 67

[4]- وزارة التضامن الوطني، "**إحصائيات العمل التطوعي في المساجد**"، 2020، ص. 15-28.

[5]- المؤتمر الدولي لإدارة المساجد، "**توصيات وأوراق عمل**"، الجزائر، 2022، ص. 80

ب. إنشاء برامج توأمة بين المساجد الجزائرية ونظيراتها في الدول الإسلامية الرائدة.
ج. تنظيم زيارات تبادلية للأئمة والدعاة مع نظرائهم في الدول الأخرى لتبادل الخبرات والمعارف.

إن تنفيذ هذه المقترحات من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تطوير تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 وتعزيز الدور الدعوي والتربوي للمساجد في الجزائر. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح هذه المقترحات يعتمد على التخطيط الدقيق والتنفيذ المتدرج، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

كما يجب التأكيد على أهمية المتابعة والتقييم المستمر لهذه المبادرات لضمان تحقيق النتائج المرجوة وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة. إن تعزيز دور المساجد كمنارات للعلم والتربية والتنمية
بالتأكيد، سأكمل الخاتمة:

هذا، وإن تعزيز دور المساجد كمنارات للعلم والتربية والتنمية المجتمعية يتطلب جهودًا متكاملة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الأئمة والدعاة، المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

ومن الجدير بالذكر أن نجاح هذه المقترحات يعتمد بشكل كبير على توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، إضافة إلى وجود إرادة سياسية داعمة لتطوير المنظومة الدينية والتربوية في الجزائر. كما أن التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه المقترحات، مثل مقاومة التغيير أو نقص الكفاءات المتخصصة، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن توضع لها حلول استباقية.

وعيه، يمكن القول إن تطوير تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 وتعزيز دور المساجد في الجزائر هو مشروع طموح وضروري لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الجزائري. إن المساجد، بما تمثله من قيمة روحية وتاريخية في الثقافة الإسلامية، لديها القدرة على أن تكون محركًا أساسيًا للتغيير الإيجابي والتقدم الاجتماعي والأخلاقي.

فتبني هذه المقترحات وتنفيذها بشكل منهجي ومدروس سيسهم بشكل كبير في تحقيق رؤية الجزائر لبناء مجتمع متماسك، متعلم، ومتطور، يحافظ على هويته الإسلامية ويواكب متطلبات العصر في آن واحد. ويبقى التحدي الأكبر هو ضمان استمرارية هذه الجهود وتطويرها بشكل مستمر لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الجزائري في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

المبحث الثالث:

آفاق مستقبلية لتفعيل دور المساجد في التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري

3.1تعزيز الدور التعليمي والتربوي للمساجد:

أ. إنشاء مراكز تعليمية متخصصة داخل المساجد

ب. تطوير برامج تعليمية إلكترونية وتفاعلية

ج. التعاون مع المؤسسات التعليمية الرسمية لتكامل الجهود

3.2تفعيل دور المساجد في التنمية الاقتصادية:

أ. إنشاء صناديق للقرض الحسن تحت إشراف المساجد

ب. تنظيم دورات في ريادة الأعمال والتمويل الإسلامي

ج. إقامة معارض ومنتديات اقتصادية برعاية المساجد

3.3تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمساجد:

أ. إنشاء مراكز لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

ب. تنظيم حملات توعية صحية وبيئية

ج. إطلاق مبادرات لمكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية

3.4تطوير البنية التحتية الرقمية للمساجد:

أ. إنشاء منصات رقمية للتواصل مع المجتمع

ب. تطوير تطبيقات ذكية لخدمات المساجد

ج. توفير خدمات الإنترنت وتقنيات الاتصال الحديثة في المساجد

3.5تعزيز دور المساجد في الحوار الثقافي والحضاري:

أ. تنظيم ملتقيات فكرية وثقافية دورية

ب. إقامة معارض للفنون الإسلامية والتراث الثقافي

ج. تفعيل برامج التبادل الثقافي مع المؤسسات الدينية العالمية

3.6تطوير آليات التمويل المستدام للمساجد:

أ. تفعيل نظام الوقف الإسلامي لدعم أنشطة المساجد

ب. إنشاء صناديق استثمارية خاصة بالمساجد

ج. تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لدعم مشاريع المساجد

إن تفعيل هذه الآفاق المستقبلية لدور المساجد في التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري يمثل خطوة هامة نحو تحقيق نهضة حضارية شاملة. فالمساجد، بما تمتلكه من رصيد روحي وتاريخي، يمكنها أن تكون محركًا أساسيًا للتنمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثم إن نجاح هذه المبادرات يتطلب تضافر جهود مختلف الجهات الحكومية والأهلية، مع ضرورة توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم. كما أن التحديات المتوقعة، مثل مقاومة التغيير أو نقص الموارد، يجب أن ت

الخاتمة: وتتضمن،

1. أهم النتائج:

1. المرسوم التنفيذي 13-377 يمثل إطارًا قانونيًا شاملًا لتنظيم وتفعيل دور المساجد في المجتمع الجزائري.
2. هناك حاجة ملحة لتطوير الدور التنموي للمساجد ليتجاوز الجانب الديني التقليدي إلى مجالات اجتماعية واقتصادية وثقافية أوسع.
3. الإشراف الحكومي على الشؤون الدينية يساهم في ضبط الخطاب الديني وتوجيهه نحو تعزيز القيم الإسلامية المعتدلة.
4. تأهيل وتدريب الأئمة والخطباء يلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة الخطاب الديني وتأثيره الإيجابي على المجتمع.
5. هناك إمكانات كبيرة لتفعيل دور المساجد في مجالات التعليم، التنمية الاقتصادية، والمسؤولية الاجتماعية.

2. أهم التوصيات:

1. ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية للمساجد لتعزيز تواصلها مع المجتمع وتوسيع نطاق خدماتها.
2. إنشاء مراكز تعليمية متخصصة داخل المساجد وتطوير برامج تعليمية إلكترونية تفاعلية.
3. تفعيل دور المساجد في التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء صناديق للقرض الحسن وتنظيم دورات في ريادة الأعمال.
4. تطوير آليات التمويل المستدام للمساجد من خلال تفعيل نظام الوقف الإسلامي وإنشاء صناديق استثمارية خاصة.
5. تعزيز دور المساجد في الحوار الثقافي والحضاري عبر تنظيم ملتقيات فكرية وثقافية دورية وإقامة معارض للفنون الإسلامية.
6. تشجيع الشراكات بين المساجد والقطاع الخاص لدعم المبادرات الاجتماعية والتنموية.
7. مراجعة وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي بشكل دوري لمواكبة التطورات المجتمعية والتحديات المعاصرة.
8. إنشاء مراصد بحثية متخصصة داخل المساجد الكبرى لدراسة القضايا المعاصرة وتقديم حلول مستوحاة من التعاليم الإسلامية.
9. تعزيز التعاون بين المساجد والمؤسسات التعليمية لتطوير مناهج التربية الإسلامية وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات العصر.
10. إطلاق مبادرات لتشجيع الشباب على المشاركة الفعالة في أنشطة المساجد وبرامجها التنموية.

11. تطوير آليات للرقابة والتقييم المستمر لأداء المساجد وتأثيرها على المجتمع، مع وضع معايير واضحة للجودة والفعالية.
12. تعزيز دور المساجد في مكافحة التطرف والغلو من خلال برامج توعوية متخصصة وخطاب ديني معتدل.
13. إنشاء منصات إلكترونية تفاعلية تربط بين المساجد والمجتمع، لتسهيل الوصول إلى الخدمات الدينية والاجتماعية.

ختامًا، يمكن القول إن تفعيل هذه التوصيات سيسهم بشكل كبير في تعزيز دور المساجد كمحرك أساسي للتنمية الشاملة في الجزائر. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تنفيذ هذه التوصيات يتطلب جهودًا متضافرة من مختلف الجهات الحكومية والمجتمعية، إضافة إلى توفير الموارد اللازمة والتغلب على التحديات المحتملة.

يُوصى بإجراء دراسات مستقبلية لتقييم أثر هذه التدابير على المدى الطويل، وتحديد المزيد من الفرص لتعزيز دور المساجد في التنمية المستدامة للمجتمع الجزائري.

3. قائمة المصادروالمراجع:

- ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1414 هـ.
- بلخير، ع. (2019). دور المساجد في تعزيز الهوية الوطنية الجزائرية. مجلة الدراسات الإسلامية والفكر المعاصر.
- بن علي، محمد وآخرون، "تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 بين المناطق الحضرية والريفية: دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الجزائر للدراسات الإسلامية، المجلد 15، العدد 2، 2023.
- بن علي، محمد، "التحديات الإدارية في تطبيق التشريعات الدينية في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والشرعية، المجلد 8، العدد 2، 2023.
- بوعزيز، يحيى. (2009). سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: عالم المعرفة.
- الدباغ، عفاف بنت ابراهيم: المنظور الإسلامي لممارسة الخدمة الاجتماعية.
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2016).
- رحماني، أحمد، "تحديات التدريب المستمر للأئمة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات الدينية، المجلد 10، العدد 4، 2022.
- الزبيري، محمد العربي. (1999). تاريخ الجزائر المعاصر. الجزائر: اتحاد الكتاب العرب. ج2.
- الزحيلي، وهبة. (1997). الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر.
- السباعي، مصطفى. (1999). من روائع حضارتنا. بيروت: المكتب الإسلامي.
- سعيد، فاطمة، "واقع البنية التحتية للمساجد في الجزائر: دراسة ميدانية"، مجلة العمارة والتخطيط الإسلامي، المجلد 15، العدد 3، 2022.

- الصلابي، علي محمد. (2004). فقه التمكين في القرآن الكريم. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- عمارة، محمد. (2009). الإسلام وحقوق الإنسان. القاهرة: دار السلام.
- القانون رقم 91-10 المؤرخ في 27 أبريل 1991، المتعلق بالأوقاف.
- قحف، منذر. (2000). الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته. دمشق: دار الفكر.
- الكتاني، محمد عبد الحي. (1982). نظام الحكومة النبوية "التراتيب الإدارية". بيروت: دار الأرق.
- لجنة الشؤون الدينية في البرلمان الجزائري، "تقرير حول تحديات تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية"، الجزائر، 2022.
- لجنة الميزانية في البرلمان الجزائري، "تقرير حول ميزانية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف"، الجزائر، 2023.
- المجلس الأعلى الإسلامي، "تقرير حول دور المساجد في التنمية المجتمعية"، 2018.
- مديرية التعليم القرآني بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "تقرير حول البرامج التعليمية في المساجد"، 2023.
- مديرية التوجيه الديني وإدارة المساجد بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "إحصائيات الأنشطة المنظمة بالمساجد"، 2023.
- المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 58، المادة 2.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-146 المؤرخ في 28 يونيو 2000، المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر.
- المرصد الوطني للشؤون الدينية، "تقرير تقييم تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377"، الجزائر، 2022..
- مركز استطلاعات الرأي بجامعة الجزائر، "اتجاهات المصلين نحو الإصلاحات الدينية في الجزائر"، الجزائر، 2022.
- مركز البحوث الاجتماعية بجامعة الجزائر2، "دراسة استقصائية حول رأي المصلين في أداء المساجد"، 2023.
- مركز البحوث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، "دراسة حول المهارات الرقمية للعاملين في القطاع الديني"، جامعة وهران، 2022.
- مركز الدراسات الاجتماعية والثقافية، "دور المساجد في تعزيز التماسك المجتمعي"، 2022.
- مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- المعهد الوطني للدراسات الإسلامية، "دراسة تقييمية لبرامج تأهيل الأئمة والخطباء في الجزائر"، الجزائر، 2022.

- مقلاتي، عبد الله. (2011). العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين للهجرة. الجزائر: دار سحنون.
- المؤتمر الدولي لإدارة المساجد، "توصيات وأوراق عمل"، الجزائر، 2022.
- مؤسسة الدراسات الاجتماعية الجزائرية، "استطلاع رأي حول تقبل الأئمة للمرسوم التنفيذي 13-377"، الجزائر، 2021.
- الموسوعة الفقهية الكويتية. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ج37، 1427 هـ.
- الهيئة الوطنية للإحصاء، "إحصائيات الموارد البشرية في القطاع الديني"، الجزائر، 2023.
- وزارة الاتصال، "تقرير البنية التحتية الرقمية في المؤسسات العامة"، الجزائر، 2023.
- وزارة التربية الوطنية، "إحصائيات التسجيل في المدارس القرآنية"، 2023.
- وزارة التضامن الوطني، "إحصائيات العمل التطوعي في المساجد"، 2020.
- وزارة الشؤون الخارجية، "تقرير برامج التوأمة بين المساجد الجزائرية والدولية"، 2021.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "إحصائيات الأنشطة المسجدية للعام 2021"، الجزائر، 2022.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "استبيان رضا المصلين عن الخطاب الديني"، 2021.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "التقرير السنوي 2023".
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "التقرير السنوي لتطبيق المرسوم التنفيذي 13-377"، 2020.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "التقرير الشامل لتقييم تطبيق المرسوم التنفيذي 13-377 في المساجد الجزائرية"، الجزائر، 2023.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "تقرير حول تطوير البنية التحتية للمساجد"، 2023.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "تقرير حول تطوير الخدمات الرقمية في المساجد"، 2023.

انتهى بعون الله وتوفيقه